

I- الحراك الاجتماعي في العهد العثماني :

سنتطرق في هذا العنصر إلى التركيبة الاجتماعية في الجزائر وقابلية المجتمع الجزائري للحراك الاجتماعي. تشير بعض الدراسات إلى أن عدد سكان العاصمة قد بلغ خلال القرن السابع عشر حوالي 100.000 نسمة منهم 30 ألف أوروبي، وبالرغم من عدم وجود إحصائيات رسمية عن سكان القطر الجزائري في العهد العثماني فإن بعض التقديرات تشير إلى أن سكان الجزائر في نهاية العهد العثماني كانت تتراوح بين 3 ملايين و 3.5 مليون نسمة وأن 5% من هؤلاء السكان كانوا يعيشون في المدن و95% من السكان الجزائريين كانوا يعيشون في الريف، وحسب التنظيم الإداري السائد بالبلاد في نهاية حكم الداوي فإن التقسيم الاجتماعي والمهني كان كالآتي:

1- الطبقة الأرستقراطية التركية:

وكانت تمثل هذه الطبقة الفئة المسيطرة حيث كان عدد أفرادها 20.000 نسمة سنة 1830، حيث كانت تتمتع بالنفوذ والسلطة وحرص أفرادها على المناصب الحكومية وعزلهم للسكان الأصليين للبلاد حتى لا ينافسهم في السلطة، وكانت العلاقة بين الطبقة الأرستقراطية التركية وسكان الجزائر الأصليين تتصف بالجمود والبرودة، حيث كان أبناء الطبقة الأرستقراطية يرفضون تشغيل السكان الأصليين ويفضلون أبناء جلدتهم في تسيير شؤون المال والأعمال.

2- جماعة الكراغلة:

تكمن تركيبة هؤلاء الجماعة كونهم ينتمون إلى أب تركي وأم جزائرية حيث بلغ عددهم 6000 نسمة، لكن هؤلاء الجماعة لم يحصلوا على امتيازات في السلطة والحكم، لكن لهم حق الانتساب إلى الجيش أو الحصول على المناصب الإدارية، وكان الكراغلة يملكون الثروات ويستثمرونها في المزارع ويترفعون عن خدمة الأرض أو القيام بالأعمال اليدوية.

3- المهاجرون الأندلسيون:

كانوا يشكلون قوة تجارية هائلة بالجزائر، حيث ساهموا في تنمية التجارة وإنشاء صناعات ريفية في البلاد، وقد ارتفع عددهم بالجزائر بعد أن قامت إسبانيا بطردهم بصفة نهائية سنة 1610، لكن لجأ جدهم إلى الصناعة والتجارة بحكم الأموال التي جلبوها من الأندلس واشتغلوا في صناعة الأسلحة والبواريد والتجارة والخياطة وصناعة الخزف، كما اشتهروا بتجارة الجملة وتمويل السفن بالبضائع.¹

4- فئة اليهود:

¹ - عمار بوحوش: التاريخ السياسي للجزائر، دار الغرب الإسلامي، بيروت- لبنان، 2005، ص 73-75.

اشتهر اليهود بعلاقتهم مع الداى وقادة الجيش، وذلك فى إطار بيع وشراء البضائع والغنائم التى يحصل عليها الجيش فى الحروب، كما اشتهر اليهود بعملية السمسرة والقيام بدور الوساطة فى كل عملية تجارية إلى درجة أنه أصبح من الصعب على أى عربى أن يبيع دجاجتين بدون وساطة مأجورة مع أحد اليهود، وقد اغتاز سكان الجزائر من الكسب الفاحش والأموال الهائلة التى يحصل عليها اليهود على حساب الدولة الجزائرية.

5- السكان الأصليون:

تمثل هذه الطبقة السكان الأصليين للمجتمع الجزائري، حيث اشتغل معظمهم بالزراعة والتجارة، كما تميز سكان "بني ميزاب" بتواجدهم فى الحمامات العمومية والمجازر والمطاعم، أما الزوج فكانوا يشتغلون كغسالين وخبازين وخدم، وقد تميزت الأحوال الاجتماعية لهؤلاء بنقص القدرة الشرائية والفقير والبؤس وذلك راجع إلى احتكار الطبقات السالف ذكرها للمواد الاقتصادية واحتكارهم للرأسمال الاجتماعى والاقتصادى والثقافى للبلاد. - من خلال طرحنا هذا والمتمثل فى تقديم صورة تكاد تكون واضحة نجد أن ظاهرة الحراك الاجتماعى فى مرحلة العهد العثمانى قد تعددت أوجهها.

أ- الحراك الصاعد فى العهد العثمانى:

نجد أن الحراك الاجتماعى الصاعد قد تم احتكاره من طرف الطبقة الأرستقراطية التى تملك السلطة وأيضا من طرف الطبقة المهاجرين الأندلسيين واليهود، وهذا لاحتكارهم التجارة والسمسرة وعلاقة اليهود بالجيش مكنتهم من تنمية رأسمالهم الاقتصادى والاجتماعى اللذين ساهما فى حراكهم الصاعد.

ب- الحراك الاجتماعى النازل فى العهد العثمانى:

تمثلت ظاهرة الحراك الاجتماعى النازل فى طبقة السكان الأصليين، هذه الطبقة المغمورة والمستلبة حقوقها والمهن الدنيا التى كانوا يمارسونها جعلت منهم ينزلون فى السلم الاجتماعى من جهة وتتدهور أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية من جهة أخرى، وقد عانت هذه الطبقة من غطرسة الدولة العثمانية سلطويا وسياسيا واحتكار التجارة والصناعة من طرف اليهود والأندلسيين ونفوذهم الاقتصادى والاجتماعى، عوض أن تحظى هذه الطبقة بامتيازات اجتماعية واقتصادية لكونها تمثل السكان الأصليين وهم الذين طالبوا مساعدة الدولة العثمانية فقط، لكن تحولت هذه المساعدة إلى اضطهاد واستعمار.

II-الحراك الاجتماعي أثناء مرحلة الاستعمار الفرنسي:

نحدد تحت هذا العنوان ثلاث فئات اجتماعية تلك التي بقيت ثابتة في مكانتها الاجتماعية وتلك التي تحركت تصاعديا وبمقابلها تلك التي تحركت تنازليا ودور الجهاز التعليمي في ذلك.

أ-الثبات الاجتماعي:

إنّ فئة "الخماسة" هي الفئة الأكثر تعرضا للثبات الاجتماعي عن غيرها من الفئات وذلك نتيجة للظروف القهرية التي مارسها الاستعمار عليها وتسلب الإقطاعية المحلية في الريف الجزائري، كما نجد أن هذه الفئة هي الأكثر تعرضا وخضوعا للاستغلال السياسي والاقتصادي من البرجوازية العقارية، وتبعيتها السياسية مرتبطة بنوع العقل الذي ينظم علاقتها مع المالك، فتشكل هجرتها إلى المدينة والخارج أشكال النضال المباشر، لذلك فهذه التبعية هي أساس الثبات الاجتماعي الذي تعرفه هذه الفئة عبر الأجيال المتعاقبة، ولم تشذ هذه الجماهير الكادحة في هذه المدينة عن هذه القاعدة والتي يعود أصلها إلى فئة "الخماسة"، فبعد حدوث الهجرة المعتبرة من الريف إلى المدينة حدثت هجرة عكسية فهذه البروليتاريا أو ما تحت البروليتاريا تتجمع حول المدينة أول الأمر "فتتضر"، لكن هذا التضجر وحشي ولا صلة له بتضجر المدينة.

ب-الحراك التنازلي:

أدت التشريعات القانونية دورا حاسما في الحراك التنازلي - الاقتصادي خاصة بالنسبة للأهالي الجزائريين فقانون "سانتوس كونسالت" عام 1863 وقانون "فارنيي" عام 1873 كان محددًا للتشكيلة الاجتماعية التي أبرمتها.

فقد صرح "بوجو" بأن ملكية الفلاحين تنتزع بالمحراث والسيف، ولكنه أغفل قوة القانون الذي يبرر هذا الانتزاع، فقانون "كونسالت" يعترف بحق الملكية العشائرية ولكنه يحدد منطقتها ويسمح من جهة أخرى بتبني الملكية الفردية بين أعضاء "الدوار" ويؤكد على شرعية أراضي الملك، أما قانون "فارنيي" فيزعم أن العرب يريدون تقسيم أراضيهم المشاعية، وهي أكذوبة كما يقول "كارل ماركس"، ويعتبر قانون "فارنيي" أن هذا النظام يمكن العرب من حرية التصرف في أراضيهم التي يملكون عقد ملكيتها، فعقد الملكية هذا أصبح فرنسيا لأنّ المشترع ألغى كل الحقوق التي كانت تؤسس على التشريع الإسلامي أو العشائري الذي يتناقض مع القانون الفرنسي، حيث أن هؤلاء المزارعين ازدادوا فقرا بعد انتزاع أراضيهم في ثورة 1871.²

²- عبد العزيز راس المال: المرجع السابق، ص 127-129.

ج-الحراك التصاعدي:

إنّ درجة الحراك التصاعدي تختلف في أهميتها، فإذا أخذنا بعين الاعتبار تلك الحركات الثانوية الذي جعلت "الحماس" عاملا في القطاع الصناعي بالمدينة فإننا نصل إلى أن الطبقة العاملة قد تم إعدادها في مرحلة ظهور العامل الموسمي أو المؤقت الذي يحتفظ بعلاقة ملموسة من الملكية الصغيرة، أما إذا انصب الاهتمام على الحركات التصاعدية الأساسية فإن الفئة العسكرية الفرنسية هي التي حظيت بامتيازات هائلة، وذلك راجع لتقلدهم أوسمة على "إنجازاتهم العسكرية"، بعد هذه الفئة تظهر فئة هامة حصلت على امتيازات اقتصادية وسياسية معتبرة هي فئة "القياد" و"البشاغوات" الذين استفادوا من حراك تصاعدي هام بفعل علاقتهم مع السلطة الفرنسية والعسكرية، لذلك كان الجاه والاعتبار الاجتماعي هما بمثابة المكانة الرسمية أمام السلطات الفرنسية.

وعلى العموم فإن البرجوازية العقارية الكبرى هي المستفيدة الرسمية بعد الحرب العالمية الأولى من القحط الذي أصاب الجزائر، فزاد ثراؤها وزاد ثراء التجار كذلك بفعل المضاربة والربا والقوانين العقارية، وكانت هذه البرجوازية العقارية الأوروبية مهيمنة اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا وعقائديا، وتمارس سيطرتها عن طريق الصحف ووسائل الاتصال والجهاز التعليمي.

د- الجهاز التعليمي كآلية من آليات الحراك الاجتماعي:

يعتبر التعليم واجهة الحراك الاجتماعي والطبقي في المجتمعات وبيّن مدى التفاوت الطبقي في تلك المجتمعات، فالجزائر في مرحلة الاستعمار شكّل التعليم فيها الفوهة الاجتماعية بين أبناء الطبقة البرجوازية والمعمرين والسكان الأصليين الجزائريين، حيث كان المعلمون من السكان الأصليين يعانون من حراك تنازلي واضح في التمايز الاجتماعي، وهذا ما جعل وظيفة التعليم الاجتماعية تميز بين الجماهير والطليعة، وعلى هذا الأساس لا يبدو الحراك الاجتماعي واضحا.³

كما تم إخضاع المنظومة التعليمية للثقافة والتربية الفرنسيين، حيث اعتبر الجزائريون هذا التوجه بمثابة استلاب للثقافة العربية الإسلامية، وامتناع الجزائريين عن التعليم والتعلم هذا الأمر الذي حد من الحراك الاجتماعي الصاعد وحقّ الجزائريين في التعلم وتحسين أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية.⁴

³ - المرجع نفسه، ص 130-131.

⁴ - عبد القادر جغلول ، تاريخ الجزائر الحديث دراسة سوسولوجية ، دار الحداثة والطباعة والنشر 1981 ، ص 84 .